نظرا لاستقالة الحكومة وعدم وجود نصاب

رئيس مجلس الأمة يرفع الجلسة إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة

نواب يطالبون بتشكيلة حكومية تراعي متطلبات الشعب وتتعاون مع المجلس لتحقيق التنمية والإنجاز

- الدلال: ندعو رئيس الحكومة إلى إعادة النظر بمنهجية اختيار الوزراء والاعتماد على معايير القوة والكفاءة
- حسناً فعلت الحكومة بتقديم استقالتها لسمو الأمير فنحن أمام مرحلة جديدة تتطلب التعامل معها بكل جدية
- ماجد المطيري: التشكيل المرتقب سيكون علامة فارقة في تاريخ الكويت بحكومة تراعي متطلبات الشعب

القائم مقامنا استقالة الحكومة

.. ويرفع الجلسة

عدد من النواب حضروا الجلسة

حديث باسم بين القائم والنواب الحضور

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة العادية أمس نظراً لعدم حضور الحكومة وعدم وجود نصاب.

وقال الرئيس الغانم «نظراً لاستقالة الحكومة وصدور أمر أميري بقبول استقالتها ونظراً لعدم وجود الحكومة وعدم وجود نصاب، ونظراً لعلمي أنها لن تحضر أي جلسات مقبلة، ترفع الجلسة لحين تشكيل الحكومة الجديدة».

وكانت الحكومة قد رفعت في وقت سابق استقالتها إلى صاحب السمو الأمير للتفضل بما يراه سموه.

وأصدر صاحب السمو أمراً أميرياً أمس بقبول استقالة سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

من جانب آخر نواب يطالبون بتشكيلة حكومية تراعي متطلبات الشعب وتتعاون مع المجلس لتحقيق التنمية والإنجاز

على صعيد متصل طالب نواب بتشكيلة حكومية جديدة تلبي تطلعات الشعب وتحقق التعاون مع المجلس لدفع عجلة التنمية وتحقيق الإنجازات التي تصب في الصالح العام، مؤكدين أهمية التركيز على عنصر الكفاءة والقدرة على العمل الجماعي في اختيار العناصر الوزارية.

ودعا النائب محمد الدلال سمو رئيس مجلس الوزراء إلى إعادة النظر بمنهجية اختيار الوزراء في الحكومة المرتقبة والاعتماد على معايير القوة والكفاءة والقدرة على العمل الجماعي والإدارة الرشيدة لتحقيق التعاون بين السلطتين.

وقال الدلال بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «حسناً فعلت الحكومة بتقديم استقالتها لسمو الأمير فنحن أمام مرحلة جديدة تتطلب التعامل معها بكل جدية وآن تتعلم الحكومة من تجاربها وأخطائها السابقة»، مبينا أن المنهجية التي شكلت بها الحكومات في السنوات السابقة لم تأت بنتيجة.

وأكد ضرورة أن تضع الحكومة الجديدة ضمن أولوياتها للمرحلة المقبلة الاستعداد للمخاطر والتحديات الأمنية التي تناولها خطاب صاحب السمو في افتتاح دور الانعقاد، مشيرا إلى أن المراوحة في الحالة السياسية نفسها ليس في صالح البلد.

ومن جانبه اعتبر النائب ماجد المطيري أن التشكيل الوزاري المرتقب سيكون علامة فارقة في تاريخ الكويت، مطالبا بحكومة تراعي متطلبات الشعب الكويتي.

ودعا المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إلى الإسراع في الاعلان عن التشكيل الحكومي الجديد حتى تنطلق عجلة التنمية والانجاز ويتحقق التعاون المنشود بين السلطتين.

واكد على أن التشكيل المرتقب يأتي بعد الخطاب التاريخي لسمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في افتتاح دور الانعقاد الحالي.

ولفت إلى ان سمو الأمير شخص الأوضاع والأخطار التي تحيط ببلدنا وطالب بمتغيرات دستورية ويقظة حكومية وشعبية تساهمان في عبور سفينة الكويت إلى بر الأمان وتجاوز المرحلة السياسية الحالية.

وطالب المطيري بوزراء قادرين على التعامل مع الملفات المحلية والإقليمية ويضع في اعتباره خطورة المرحلة الراهنة والتأهب لأي أحداث طارئة ومتغيرات اقليمية.

ودعا رئيس الوزراء المكلف بوضع جميع الاعتبارات السابقة نصب عينيه عند اختيار الوزراء لتجنب البلاد مطبات أخرى، مقترحا استبعاد الوزراء الذين قصروا في أداء مهامهم وأخفقوا في إدارة وزاراتهم.

وحث المطيري الحكومة على أن تضع في اعتباراتها التحديات المحلية والإقليمية واختيار وزراء على مستوى تلك التحديات، لافتا إلى أن استحقاقات المرحلة المقبلة أكبر من مساعي البعض للدفع بتوزير شخصيات سبق أن أحيلت إلى التقاعد على خلفية ما ارتكبته من تجاوزات إدارية ومالية جسيمة خلال تواليها مناصب قيادية.

وأعرب المطيري عن ثقته في عدم استجابة رئيس الوزراء إلى الطامحين لتحقيق مكاسب شخصية على حساب مصلحة الوطن والمواطن، مطالبا باختيار وزراء لا تلاحقهم الشبهات ولم يتورطوا في ملفات الفساد.

ودعا الحكومة إلى اختيار وزراء رجال دولة قادرين على العمل وخدمة الكويت وشعبها بأمانة وإخلاص، مؤكدا أهمية الاعتماد على عناصر تكنوقراط بعيدا عن سياسة المحاصصة التدميرية التي ثبت فشلها باعتبارها سياسة ترسخ مبدأ الفرقة وخدمة أجندات لفئة معينة.

وحذر بدوره النائب خالد العتيبي من أن تأتي التوازنات السياسية للحكومة القادمة على حساب الكفاءات، مؤكدا أن الفريق الوزاري السابق أثبت تعاونه مع المجلس في العديد من القضايا.

وشدد العتيبي في تصريح صحافي على ضرورة أن تغير الحكومة آليتها في الاختيار والابتعاد عن مبدأ الترضيات السياسية والتوسع في اختيار الشخصيات المستقلة الكفؤة.

وأكد أن الكويت زاخرة بالنماذج القادرة على النهوض بالعمل التنفيذي إذا اعطيت لهم الصلاحيات كافة.

وأوضح العتيبي أن عدم رضا النواب على عدد من الوزراء في التشكيلة الحكومية المستقيلة لا يعني أن كل الوزراء السابقين على هذا النحو، مؤكدا أن الفريق الوزاري السابق ضم وزراء مجتهدين اثبتوا تعاونهم مع المجلس في قضايا عدة.

وأضاف أن هؤلاء الوزراء كانوا سباقين في تحديد مكامن الخلل في وزاراتهم والجهات التابعة لهم، ونجحوا بالفعل في محاولة اجتثاث ذلك الخلل أو على الأقل بدأوا في معالجته، متمنيا أن ينال هؤلاء فرصة العودة للمنصب الوزاري لاستكمال ما بدأوه.

واعتبر أن ما ينتظره الجميع ليس مجرد تشكيل حكومي بـ15 وزيراً، بل مشروع دولة قادر على معالجة الاختلالات كافة على أن يكون بحجم كلمة صاحب السمو أمير البلاد في النطق السامي خلال افتتاح دور الانعقاد الحالي.

وأكد العتيبي أهمية أن تكون للحكومة أجندة للإصلاح ومحاربة الفساد والحفاظ على المال العام والتعاطي مع القضايا الشعبية التي يئن منها المواطن بشكل يومي، إن كانت تسعى للتعاون وتنفيذ الرؤية التشريعية للمجلس.

المجلس بانتظار السلطتين عقب تشكيل الحكومة الجديدة

- لابد من الإسراع في الإعلان عن التشكيل الحكومي الجديد حتى تنطلق عجلة التنمية والإنجاز ويتحقق التعاون
- خالد العتيبي: يجب ألا تأتي التوازنات السياسية للحكومة القادمة على حساب الكفاءات
- ضرورة أن تغير الحكومة آليتها وتبتعد عن مبدأ الترضيات السياسية والتوسع في اختيار الشخصيات المستقلة

معظمها يتعلق باقتراحات بقوانين مهمة

«التشريعية» أنجزت 97 تقريراً في دور الانعقاد الأول

محمد الدلال

قال النائب محمد الدلال إن اللجنة التشريعية انجزت خلال دور الانعقاد الأول 97 تقريرا معظمها يتعلق باقتراحات بقوانين مهمة.

واضاف في تصريح بمجلس الأمة ان اللجنة عقدت ما يقارب ٣٠ اجتماعا انجزت خلالها ٩ قوانين كاختصاص اصيل للجنة و٧١ تقريرا عن اقتراحات من اختصاصات لجان اخرى.

واشار إلى أن اللجنة التشريعية احالت إلى اللجنة المالية ٢٩ تقريرا تشمل مجموعة من القوانين تتعلق بالخدمة المدنية والتامينات الاجتماعية والتقاعد وفوائد القروض وإعادة النظر بتعرفة الكهرباء والماء وتسعيرة المشتقات النفطية وقانون هيئة الاستثمار وقانون الحوكمة والصندوق الوطني لرعاية المشروعات.

وبين أن اللجنة احالت ١١ تقريرا إلى اللجنة التعليمية تتعلق بإنشاء مركز تنمية المعلم وصندوق طالب العلم وإعادة تعيين اعضاء هيئة التدريس في الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي وإنشاء الجامعات الحكومية في محافظتي الأحمدي والجهراء.

واضاف أن اللجنة احالت إلى لجنة الشؤون الصحية تقريرا عن التأمين الصحي والعلاج بالخارج وإنشاء مستشفى بمنطقة الأحمدي، معتبرا أن ذلك دليل بأن اللجنة التشريعية كانت من أكثر اللجان إنجازا في دور الانعقاد الأول.

هايف يقترح تعديل قانون الجزاء لتجريم عقوق الوالدين

أعلن النائب محمد هايف عن تقديمه اقتراحا بقانون بشأن إضافة مادة جديدة برقم 166 الى القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء لتجريم ظاهرة عقوق الوالدين التي انتشرت خلال الفترة الأخيرة.

ونص الاقتراح بقانون على الآتي:

المادة الأولى: تضاف مادة جديدة برقم 166 الى القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء، نصها الآتي (يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على عشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من قام بعقوق والديه، سواء بالسب أو القذف أو الإهانة أو الترك، وتضاعف العقوبة إذا ترتب على الفعل إحداث أضرار صحية بأي من الوالدين).

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وجاءت في المذكرة الإيضاحية: انتشر العقوق في الآونة الأخيرة بالمجتمع الكويتي حيث أصبح الشاب يقدم على هذا السلوك المشين متجاهلا بذلك التعاليم الدينية والأخلاقية والسلوكية. ونجد القانون يقف عاجزا أمام ردع هذا السلوك المشين وبالتالي كان يجب أن نضيف مادة للقانون تجرم هذا الفعل ويعرف العقوق لغة على أنه القطع، وهو مشتق من العق، أما شرعا فهو كل قول أو فعل يتأذى الوالد به من ولده أو ابنه في حال لم يكن معصية أو شركا، ويعد حراما وإحدى أكبر الكبائر في الدين الإسلامي، وقد ورد ذكره في السنة النبوية الشريفة، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ (ثلاثا) الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وشهادة الزور) [صحيح]، كما ورد ذكره أيضا في القرآن الكريم في أكثر من آية، فقال الله سبحانه وتعالى:

1 - وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا

2 - وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا

3 - وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ

وقد نص الدستور الكويتي في المادة (9) أن الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة.

الحويلة لإنشاء مركز للأطراف الصناعية وتخصيص

أجنحة للمبتورين في المراكز والمستشفيات الطبية

محمد الحويلة

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقديمه اقتراحا برغبة بإنشاء مركز متطور للأطراف الصناعية وتخصيص أجنحة خاصة للمبتورين بكل المراكز والمستشفيات الطبية.

وقال الحويلة ان مركز الأطراف الصناعية في الكويت غير مهيأ كليا لمبتوري الأطراف بدءا من المبنى ووصولا إلى عدم توافر الفنيين والاختصاصين لتركيب تلك الأطراف الصناعية.

وأضاف أن الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة ومن شابههم من أصحاب المعاناة سمة من سمات الأمم المتحضرة، فيمثل هذا السلوك تقاس درجة تمدن ووعي المجتمع ومدى اهتمامه بحقوق الإنسان.

وأكد ان مبتوري الأطراف الذين يتراوح عددهم بين 1500 و2000 شخص يعانون من الكثير من المشكلات والتي تبدأ من عدم توافر مركز تأهيلي متكامل يساعد المبتور ويؤهله نفسيا واجتماعيا.

وأشار إلى أن المبتور يلجأ في الكثير من الأحيان إلى إرسال تلك الأطراف الصناعية إلى خارج ليتم تعديل تلك الأطراف بما يتناسب مع حالته، وهو الأمر الذي يستغرق الكثير من الوقت وذلك بسبب عدم توافر الفنيين وصناع الأطراف الإلكترونية.

وأشار الحويلة إلى أن هذه الفئة تعاني الكثير من المشكلات بخاصة المادية وذلك لارتفاع أسعار الأجهزة والأطراف التعويضية ما يدفع البعض الى الاستعانة ببعض الأجهزة البدائية والتقليدية.

واعتبر أن فريق مبتوري الأطراف يعاني من عدم تفهم أعضاء اللجان الطبية المختصة والمركز التأهيلي للأطراف الصناعية لمطالبهم خصوصا فيما يتعلق بالموافقة على العلاج في الخارج.

وبين أنه في حالة حصول أحد مبتوري الأطراف على تلك الأجهزة فإنه يعاني من عدم توافر الكوادر الفنية المتخصصة لمعالجة أي تلف قد يصيبها في ظل التغيرات التي تطرأ على الشخص نفسه من زيادة وزن أو عوامل أخرى.

وجاء في نص الاقتراح برغبة:

-1إنشاء مركز متطور للأطراف الصناعية تتوفر فيه أحدث الأجهزة التعويضية والكوادر الفنية المتخصصة والورش الخاصة بتصليح الأعطاب التي قد تصيب تلك الأجهزة بخاصة الالكترونية منها.

-2تخصيص أجنحة خاصة للمبتورين بكل المراكز والمستشفيات الطبية ومدها بالكوادر الطبية المتخصصة.